مركز قطر للمال PMI™

معدل نمو النشاط التجاري للقطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة يعاود الارتفاع في يناير

النتائج الأساسية

مؤشر مديري المشتريات لدولة قطر يسجّل 53.9 نقطة، ما يمثل رابع أعلى قراءة مُسجَّلة حتى الآن

مؤشرات الإنتاج والطلبات الجديدة تشهد زيادة بوتيرة أسرع

معدلات التوظيف في شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة تستمر بالارتفاع

أظهرت أحدث بيانات دراسة مؤشر مديري المشتريات التابع لمركز قطر للمال والمُعد بواسطة مجموعة IHS Markit تحسُّنًا في معدل نمو اقتصاد شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في يناير 2021. وارتفعت معدلات نمو مؤشرات الإنتاج والطلبات الجديدة بشكل ملحوظ خلال يناير 2021 وكانت أحد أعلى المعدلات المُسجَّلة حدة منذ بدء الدراسة في أبريل من العام 2017. وتشير الأدلة جليًا إلى استمرار التعافي الاقتصادي لأنَّ القطاع الخاص غير النفطي في قطر استعدَّ إلى تكثيف عملية التوظيف لأطول فترة في تاريخ الدراسة. واستمرَّ النمو في معدل التوظيف للشهر الرابع على التوالي في تاريخ الدراسة، وظَلَّتْ توقعات مؤشر الإنتاج إيجابية. وأشارت بيانات شهر يناير إلى انخفاض متوسط أسعار مستلزمات الإنتاج، الأمر الذي ساعد الشركات في تخفيض أسعار البيع بدرجة طفيفة.

يتمّ تجميع مؤشرات مديري المشتريات لقطر من الردود على الدراسة من لجنة تضمّ حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. وتغطي هذه اللجنة عدة مجالات تشمل الصناعات التحويلية والإنشاءات والبيع بالتجزئة والجملة إلى جانب الخدمات، كما أنّها تعكس هيكل الاقتصاد غير المرتبط بالطاقة وذلك وفقًا لبيانات الحسابات الوطنية الرسمية. وسَجَّلَ مؤشر مديري المشتريات 53.9 نقطة في يناير 2021، مرتفعًا عن قراءة شهر ديسمبر 2020 البالغة 51.8 نقطة، مشيرًا إلى أقوى تحسُّن عام في النشاط التجاري لشركات القطاع الخاص القطري غير المرتبط بالطاقة منذ خمسة أشهر. بالإضافة إلى ذلك، كانت قراءة مؤشر مديري المشتريات رابع أعلى قراءة في تاريخ الدراسة، بعد أن وَصَلَ إلى ذروته في يوليو (59.8 نقطة) وأغسطس (57.3 نقطة) من العام 2020 عندما شَهِدَ الاقتصاد انتعاشًا سريعًا من آثار الموجة الأولى من جائحة فيروس كورونا المُستجد (كوفيد-19)، وأدنى من القراءة المُسجَّلة في أكتوبر 2017 (56.3 نقطة) عندما شَهِدَ الإنتاج المحلي في دولة قطر ازدهارًا بسبب الحوافز التي تسبب بها الحصار. وبالمقارنة مع القراءات السابقة، بَلَغَ متوسط قراءة مؤشر مديري المشتريات 49.7 نقطة منذ بدء الدراسة في أبريل 2017، مُسجلاً معدَّل أداء حالي يفوق المعدلات الطبيعية.

وأشارت قراءات القطاعات الفرعية بأنَّ قطاع الإنشاءات كان الأقوى أداءً في يناير 2021 (55.0 نقطة)، تبعه كل من قطاع الصناعات التحويلية (54.8 نقطة)، وقطاع البيع بالجملة وبالتجزئة (53.0 نقطة)، وقطاع الخدمات (52.9 نقطة) على التوالي. وكانت قراءات كافة المؤشرات الأربعة أعلى من متوسطها المُسجَّل في الربع الرابع من العام 2020.

وساهم أكبر مكونين في مؤشر مديري المشتريات، وهما مؤشر الطلبات الجديدة ومؤشر الإنتاج، في ارتفاع قراءة مؤشر مديري المشتريات الرئيسي بواقع 2.1 نقطة في يناير 2021. وسَجَّلَتْ مؤشرات الطلبات الجديدة والإنتاج ثالث أعلى معدلات النمو في تاريخ الدراسة وأقل من الانتعاش السريع المُسَجَّل في المؤشرين في يوليو وأغسطس 2020 في تاريخ الدراسة. وكان لمكونات التوظيف والمخزون من المشتريات مساهمات إيجابية في ارتفاع قراءة مؤشر مديري المشتريات، ولكن بدرجة طفيفة مقارنة بشهر ديسمبر 2020. وأثَّرَ المكون الأخير مواعيد تسليم الموردين سلبًا بدرجة ضئيلة على قراءة مؤشر مديري المشتريات رغم تحسُّن قراءة مؤشر مواعيد تسليم الموردين خلال يناير 2021، حيث يُقلب مؤشر مواعيد تسليم الموردين عند احتساب قراءة مؤشر مديري المشتريات.

وقدَّمت الشركات تقارير تشير إلى تحسُّن ملحوظ في أعداد العملاء الجدد والمشاريع الجديدة في بداية العام 2021. وارتفعت الأعمال غير المنجزة للشهر الرابع على التوالي، رغم أنَّ الارتفاع كان معتدلاً بسبب نمو القدرة الإنتاجية لشركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة. وارتفعت الأنشطة الشرائية للشهر السابع على التوالي في تاريخ الدراسة، ولكنَّ سلاسل التوريد أثبتت مرونتها وتحسَّنت مواعيد تسليم الموردين بدرجة طفيفة مقارنةً بشهر ديسمبر 2020.

وفي إطار المقارنات مع الناتج المحلي الإجمالي الرسمي، يمكن تجميع قراءات مؤشر مديري المشتريات الشهرية على أساس متوسط ربع سنوي. ومنذ بدء الدراسة في شهر أبريل 2017، ارتبط مؤشر مديري المشتريات الربع سنوي لـ 0.26 نقطة بالتغيّر السنوي في النسبة المئوية في الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية، حيث تعادل قراءة الـ 50.0 نقطة في مؤشر مديري المشتريات انخفاضًا بنسبة 0.5-% على أساس سنوي. وتشير أحدث البيانات الرسمية إلى انخفاض سنوي بنسبة 4.5% بالقيمة الحقيقية في الربع الثالث من 2020، رغم أنَّ الاقتصاد تعافى بنسبة 5.6% مقارنة بالربع الثاني من 2020. وتتماشى بيانات مؤشر مديري المشتريات للربع الرابع من 2020 مع الاتجاه السنوي المُستقِّر على المدى الطويل في الناتج المحلي الإجمالي بانخفاض بنسبة 0.1-%، وكانت بيانات شهر يناير من 2021 تشير إلى نمو بنسبة 1.8%.

مركز قطر للمال PMI

يناير
53.9
ديسمبر: 51.8

آخر ستة أشهر

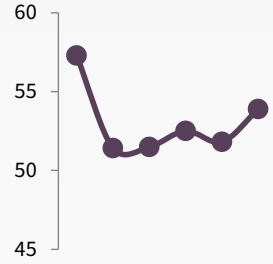

الناتج المحلي الإجمالي القطري
% سنويًا

مركز قطر للمال PMI
معدل موسميًا، >50 = تحسن منذ الشهر الماضي

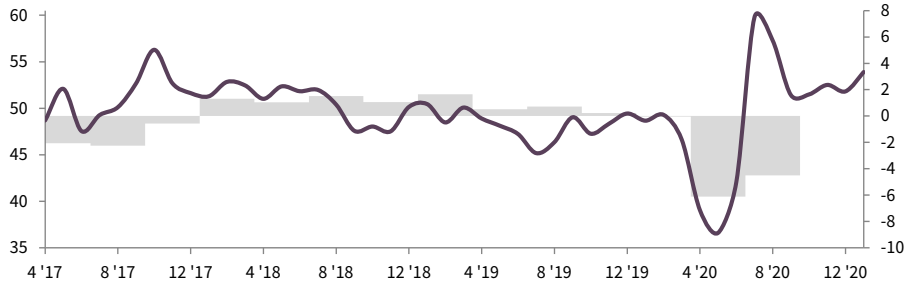

المصادر: مركز قطر للمال، IHS Markit | جهاز التخطيط والإحصاء بدولة قطر

© IHS Markit 2021

PMI™ By IHS Markit

مؤشر الإنتاج

آخر ستة أشهر

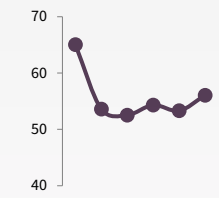

معدل نمو مؤشر الإنتاج يتسارع في بداية العام 2021

سَجَّلَ مؤشر الإنتاج المُعدَّل موسميًا ارتفاعًا في ي ناير 2021، مشيرًا إلى تحسُّن في معدل نمو النشاط التجاري للقطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في قطر. بالإضافة إلى ذلك، كانت قراءة مؤشر الإنتاج أعلى قراءة منذ خمسة أشهر وثالث أعلى قراءة منذ بدء الدراسة في شهر أبريل من العام 2017.

مؤشر الإنتاج

معدل موسميًا، >50 = نمو منذ الشهر الماضي

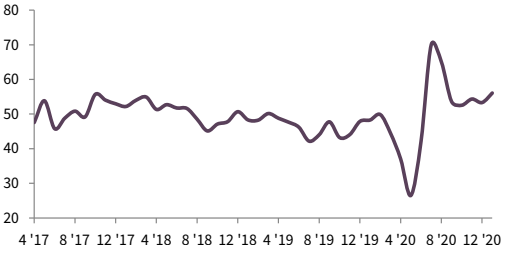

مؤشر الطلبات الجديدة

آخر ستة أشهر

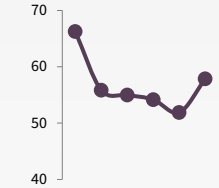

حجم الطلبات الجديدة يكتسب زخمًا في يناير 2021

شَهِدَت الطلبات الجديدة لدى شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة ارتفاعًا للشهر السابع على التوالي في يناير من العام 2021. علاوة على ذلك، ارتفع معدَّل النمو في الطلبات الجديدة بشكل ملحوظ وكان ثالث أعلى قراءة مُسجَّلة في تاريخ الدراسة، بعد القراءتين المُسجلتين في يوليو وأغسطس من العام 2020. وأشارت البيانات إلى نمو سريع في الطلب في قطاعي الصناعات التحويلية والإنشاءات وإلى انتعاش قطاع الخدمات في بداية العام 2021.

مؤشر الطلبات الجديدة

معدل موسميًا، >50 = نمو منذ الشهر الماضي

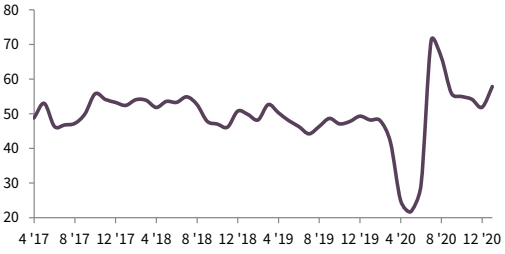

مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة

آخر ستة أشهر

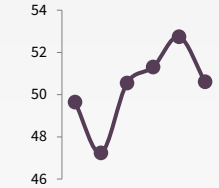

مستوى الأعمال غير المنجزة يتجه نحو الاستقرار في يناير من العام 2021

رغم ارتفاع معدَّل الطلب على سلع وخدمات شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في يناير 2021، إلاَّ أنَّ الأعمال الإضافية أُنجزت بنسبة كبيرة. وارتفع حجم الأعمال غير المنجزة للشهر الرابع على التوالي بدرجة طفيفة بسبب تحسُّن القدرات الإنتاجية لشركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة بسبب عودة المزيد من المصانع والمؤسسات للعمل.

مؤشر تراكم الأعمال غير المنجزة

معدل موسميًا، >50 = نمو منذ الشهر الماضي

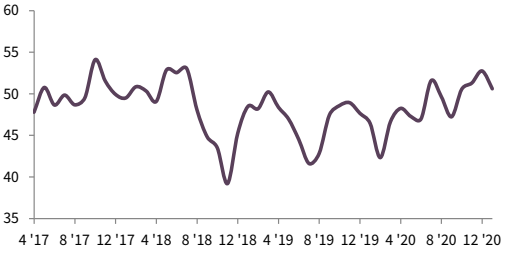

مؤشر التوظيف

آخر ستة أشهر

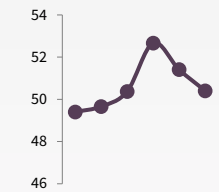

شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة تواصل التعاقد مع الموظفين الجدد

ارتفعت معدلات التوظيف في القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة للشهر الرابع على التوالي في يناير 2021. وتمثل هذه الارتفاعات أطول فترة لاستمرار ارتفاع معدلات التوظيف والتي بدأت في أكتوبر 2020 إلى يناير 2021 وبدأت الفترة الأخرى من مايو وانتهت في أغسطس 2018. وأشارت البيانات بأنَّ قطاع الخدمات ساهم في استحداث فرص العمل مؤخرًا.

مؤشر التوظيف

معدل موسميًا، >50 = نمو منذ الشهر الماضي

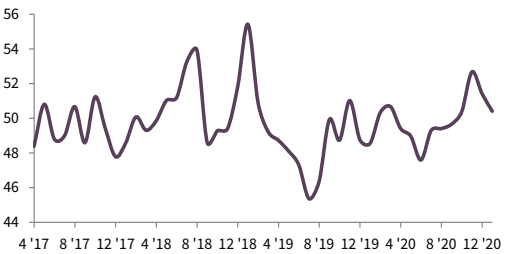

© IHS Markit 2021

مؤشر عروض الشراء

الأنشطة الشرائية ترتفع للشهر السابع على التوالي

زادت كميات مستلزمات الإنتاج التي طلبتها شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في قطر للشهر السابع على التوالي في شهر يناير 2021. وتعتبر تلك الزيادة أطول فترة لنمو شراء مستلزمات الإنتاج منذ تاريخ بدء الدراسة في أبريل 2017. بالإضافة إلى ذلك، تسارع معدل شراء مستلزمات الإنتاج منذ شهر ديسمبر 2020، الذي من المحتمل أن يؤدي إلى زيادة مستوى الإنتاج في المستقبل.

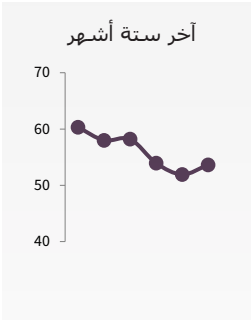

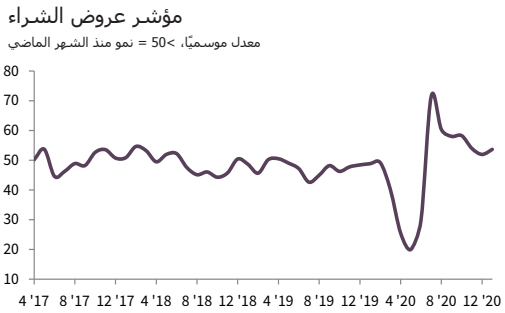

مؤشر مواعيد تسليم الموردين

مواعيد تسليم الموردين تَشْهَد تحسُّنًا في بداية العام 2021

رغم ارتفاع الطلب على مستلزمات الإنتاج في بداية العام 2021، إلاَّ أنَّ مواعيد تسليم الموردين شَهِدَتْ تحسُّنًا طفيفًا مقارنة بشهر ديسمبر 2020. وكانَت الإنشاءات هي القطاع الوحيد الذي يسجلُ أطول فترات التسليم خلال يناير من العام 2021.

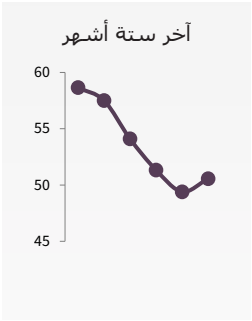

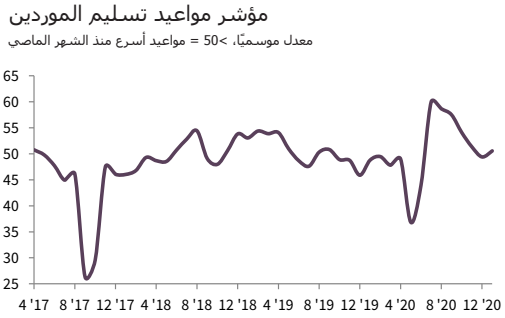

مؤشر المخزون من المشتريات

تسجيل ارتفاع جديد في مخزون مستلزمات الإنتاج

سَجَّلَ مؤشر المخزون من المشتريات المُعدَّل موسميًا قراءة أعلى من المستوى المحايد البالغ 50.0 نقطة للشهر الثاني على التوالي في يناير من العام 2021، مشيرًا إلى زيادة جديدة في مخزون مستلزمات الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة. وتَسَبَبَتْ شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة ارتفاع مستوى المخزون إلى تحسُّن ظروف الطلب.

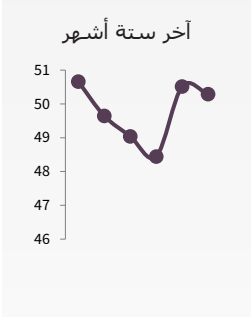

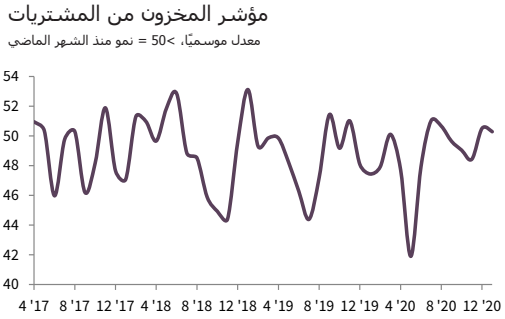

مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج

انخفاض متوسط أسعار مستلزمات الإنتاج في يناير

ظلَّت الضغوط على التكلفة ضعيفة في يناير من العام 2021. بعد أن ظَلَّ دون تغيير يُذكر في ديسمبر من العام 2020، شَهِدَ متوسط أسعار مستلزمات الإنتاج انخفاضًا في بداية العام 2021، وتجلَّى ذلك في تسجيل مؤشر إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج المُعدَّل موسميًا لقراءة أدنى من المستوى المحايد البالغ 50.0 نقطة.

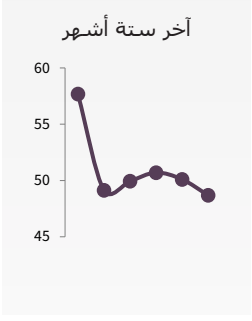

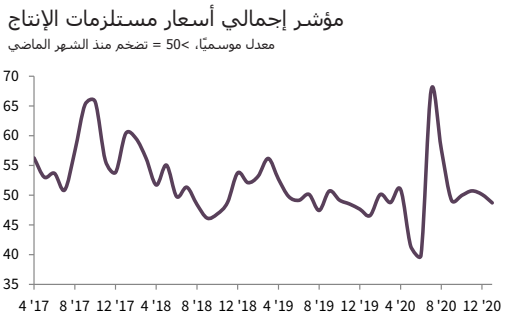

© IHS Markit 2021

مؤشر أسعار الشراء

أسعار شراء المنتجات تنخفض للشهر الخامس على التوالي

أشارت بيانات الدراسة الأخيرة إلى ضغوط إضافية على أسعار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج الأخرى. وانخفضت أسعار الشراء للشهر الخامس على التوالي وبأسرع وتيرة في هذه الدراسة.

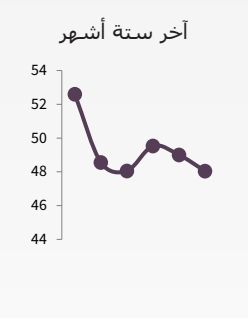

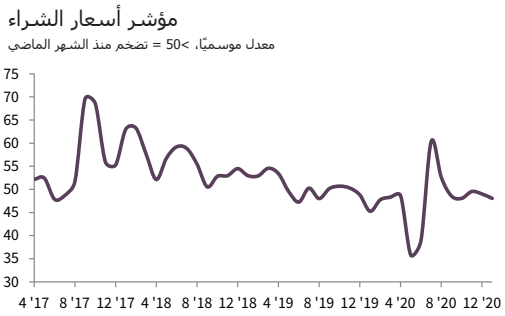

مؤشر تكاليف الموظفين

انخفاض حدة الضغط على الأجور والرواتب في يناير 2021

شَهِدَ متوسط الأجور والرواتب التي دفعتها شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة انخفاضًا في يناير 2021 بعد أن سَجَّلَتْ ارتفاعًا في نوفمبر وديسمبر 2020. ومع ذلك، كان معدل انخفاض متوسط الأجور والرواتب طفيفًا.

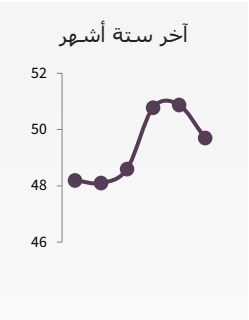

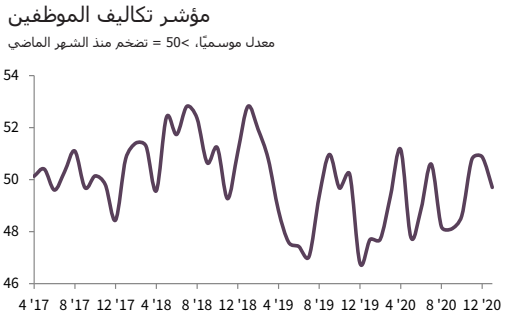

مؤشر أسعار الإنتاج

الشركات تُخفِّض أسعار السلع والخدمات في بداية العام 2021

خَفَّضَتْ شركات القطاع الخاص غير المرتبط بالطاقة في قطر متوسط أسعار السلع والخدمات في يناير 2021، بعد أن قامت بتثبيتها في ديسمبر 2020. وانخفض مؤشر أسعار الإنتاج المُعدَّل موسميًا إلى أدنى مستوى له في أربعة أشهر ولكنَّه أشار إلى معدل انخفاض هامشي.

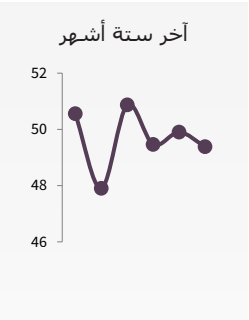

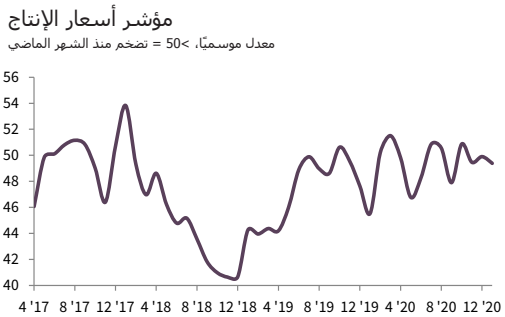

مؤشر النشاط المستقبلي

الشركات لا تزال واثقة بخصوص معدَّل النمو الذي يمكن تحقيقه خلال الاثني عشر شهرًا المقبلة

ظَلَّتْ توقعات الشركات المشاركة في الدراسة إيجابية بخصوص النشاط التجاري على مدار العام 2021 في يناير. وتحسَّنَ مستوى الثقة بدرجة طفيفة مقارنة بشهر ديسمبر 2020 ولكنَّه ظلَّ أدنى من متوسط الدراسة.

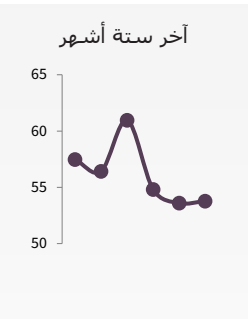

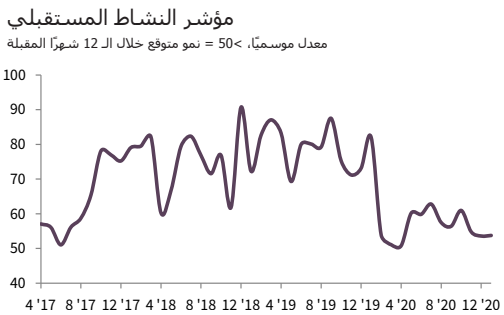

© IHS Markit 2021

الاتصال

مركز قطر للمال

القسم الاستشاري الاقتصادي
+974 4496 7777
qatarpmi@qfc.qa

IHS Markit

تريفور بالشين
مدير الدراسات الاقتصادية
+44 1491 461 065
trevor.balchin@ihsmarkit.com

كاثرين سميث
العلاقات العامة
+1 781 301 9311
katherine.smith@ihsmarkit.com

المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI™ التابع لمركز قطر المال من قِبل مجموعة IHS Markit من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مديري المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي شملتها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مديري المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

جُمعت بيانات شهر يناير 2021 في الفترة من 12-26 يناير 2021.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

نبذة عن مؤشرات مديري المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مديري المشتريات (PMI™) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مديري المشتريات (PMI™) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع https://ihsmarkit.com/products/pmi.html.

نبذة عن مركز قطر للمال

تأسس مركز قطر للمال لينشط داخل الدولة ويقع في مدينة الدوحة حيث يوفر منصة أعمال متميزة للشركات الراغبة في التأسيس ومزاولة أنشطتها في قطر أو المنطقة بوجه عام. كما يتمتع مركز قطر للمال بإطار قانوني وتنظيمي خاص ونظام ضريبي وبيئة أعمال راسخة تجيز الملكية الأجنبية بنسبة تصل إلى 100% وترحيل الأرباح بنسبة 100% وضريبة على الشركات بمعدل تنافسي بنسبة 10% على الأرباح من مصادر محلية.

ويرحب مركز قطر للمال بجميع الشركات المالية وغير المالية سواء كانت قطرية أو دولية. للمزيد من المعلومات عن الأنشطة المسموح بها ومزايا مزاولة الأعمال تحت مظلة مركز قطر للمال، يرجى زيارة qfc.qa

@QFCAuthority | #QFCMeansBusiness

نبذة عن مجموعة IHS Markit

تُعد مجموعة IHS Markit (بورصة نيويورك: INFO) مؤسسة رائدة في مجال المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجيل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والأمور الحكومية، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة يعتمد عليها. وتمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف من العملاء في قطاع الشركات والقطاع الحكومي، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالميًا.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكيها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2021. جميع الحقوق محفوظة.

إخلاء المسئولية

تؤول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية لمؤشر الأداء الاقتصادي PMI™ الخاص بمركز قطر للمال لمجموعة IHS Markit. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر Purchasing Managers' Index™ وPMI™ إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها. ومركز قطر للمال باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.